ظاهرة الشذوذ المصطلحي في الخطاب النقدي العربي المعاصر



د. عصام بن شلال *

مقدمة:

كلما ظهرت مفاهيم جديدة على الساحة النقدية صاحبتها إشكالات التواضع على مصطلحات لها، لاسيما إذا كانت هذه المفاهيم منقولة من ثقافات ولغات أجنبية، فإن الإشكال يزيد تأزمًا، كما أن الخطاب النقدي العربي المعاصر الذي فشل في إنتاج أفكار جديدة خاصة به أظهر تنمُّره المعرفي -إن صح التعبير- في جدله حول المصطلحات التي ترجمها من النقد الغربي، وقد أكون قاسيًا حين أقول: إننا لا نملك نقادًا بقدر ما نملك مترجمين نقادًا مع التحفظ على لفظة النقاد.

* أكاديمي جزائري.

وبغض النظر عما إذا كان نقدنا المعاصر قد حقق المثاقفة الواعية مع الآخر أم لا، فإننا ظللنا لسنوات في مرحلة الاستهلاك المادي والمعرفي، ولم نستطع أن نرقى بعدُ إلى مستوى ننتج فيه أفكارنا التي تعبر عن هُويتنا، مع أني لا أعترض على فكرة الانفتاح على الثقافات المختلفة، بل ألح على الانفتاح، وأعده مفتاحًا للتقدم والرقي، ولكنني مع ذلك الانفتاح الواعي والاستهلاك المنتج.

وقد تجلت التبعية الفكرية والثقافية في خطابنا النقدي المعاصر جليَّة في المصطلحات التي تلوكها ألسنة الباحثين لسنوات، ويختلف فيها أصحاب الاختصاص، مثل الذي يختصم على شيء لا يخصه، إما رغبة في الاختلاف أو محاولة لضبط المصطلحات وتوحيدها؛ حتى يستقيم الخطاب النقدي فيخرج النقد الأدبي من الفوضى الاصطلاحية التي يتخبط فيها، لاسيما أن هنالك نقادًا بالغوا في الخروج على ما كان يرضاه جمهور النقاد من مصطلحات فوقعوا في «الشذوذ المصطلحي».

فما المصطلح؟ وما وظيفته المعرفية؟ وما العلة التي تجعل من مصطلح ما مشهورًا وآخر مغمورًا؟ وما الإشكاليات التي تواجه صناعة المصطلح في نقدنا العربي المعاصر؟ وكيف تجلت ظاهرة الشذوذ المصطلحي فيه؟

لقد حاول البحث معالجة هذه الإشكاليات في مبحثين:

المبحث الأول- في المصطلح: تطرقت فيه لمفهوم المصطلح وصناعته بين القديم والحديث، وأهم الإشكاليات التي تواجهه في نقدنا العربي المعاصر، وتكلمت أيضًا عن مفهوم الانتخاب المصطلحي.

المبحث الثاني- الشذوذ المصطلحي: حاولت أن أجعل لهذا المصطلح الذي استحدثته مفهومًا يحدُّه، ثم سلطت الضياء على نماذج من المصطلحات التي وقع أصحابها في الشذوذ المصطلحي، دون أن أتقصد الإساءة لأحد؛ لأن الغرض علمي بحت، ويشخص ظاهرة نقدية غاية في الأهمية.

المبحث الأول- في المصطلح:

الوعي بالمصطلح بين القديم والحديث وإشكاليات المصطلح:

مثلما تعد المصطلحات ضرورية من أجل التأسيس لأي علم جديد فإن الوعي بأنها لغة خاصة لها أصول تقوم عليها، وإشكالات ترافق التواضع عليها، وتداولها في الوسط العلمي كان منذ القدم، «ولا بد لأهل كل علم وأهل كل صناعة من ألفاظ يختصون بها؛ للتعبير عن مراداتهم، وليختصروا بها معاني كثيرة»[1]، فكانت المصطلحات عبارة عن رموز متفق على مفاهيمها بين العلماء في كل تخصص.

وقيل: «الاصطلاحُ اتفاقُ طَائِفَةٍ على وضعِ اللَّفْظِ بإزاءِ المعنى. وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر؛ لبيان المراد»[2]؛ والمصطلح كما يعرفه أحمد مطلوب هو: «عرفٌ يتفق عليه جماعة، فإذا شاع أصبح علامة على ما يدلُّ عليه»[3]؛ وعلى هذا الأساس تكون المصطلحات استعمالاً خاصًا للغة، يختلف عن التداول العام للألفاظ، وهو استعمال يقوم على أساس الانتخاب والمواضعة لاختصار المفاهيم؛ لأن أي خطاب معرفيٍّ لا يمكنه أن ينفرد كعلم مستقلٍّ بذاته، إلا إذا كانت له مصطلحات ينفرد بها، ولذلك وجدنا أحد الأعراب يقول للأخفش بعد سماع كلامه في النحو: «أراكم تتكلَّمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا»[4]؛ لأنَّ الأخفش كان يستعمل مصطلحات غريبة لم يتعود الأعرابي سماعها.

وفي هذا السياق يقول الجاحظ: «وكما سمى النحويون، فذكروا الحال والظروف وما أشبه ذلك؛ لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات لم يستطيعوا تعريف القرويين وأبناء البلديين علم العروض والنحو. وكذلك أصحاب الحساب قد اجتلبوا أسماء جعلوها علامات للتفاهم»[5]، فكما كان للمصطلحات وظيفتها العلمية التي يختصر بها أهل

(1) ابن حزم: التقريب لحدّ المنطق، ت: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1959، ص68.

(2) الشريف الجرجاني: التعريفات، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1983، ص28.

(3) أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، مطبعة المجمع العلمي، العراق، ط2006، ص7.

(4) التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، ت: أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003، ص253.

(5) الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة خانجي، القاهرة، الطبعة السابعة، 1998، 1/140.

التخصص كثيرًا من المعاني العلمية، فإنَّ لها وظيفة تعليمية لتقريب المفاهيم العلمية إلى طلبة العلم من أهل الحضر والأعاجم.

ومما يدل على أن هذه المصطلحات العلمية كانت تحمل مفاهيم جديدة موقف حصل للأصمعي حين قال لأعرابيٍّ: «أتهمز إسرائيل؟ قال: إني إذًا لرجل سوء! قلت له: أفتجرُّ فلسطين؟ قال: إني إذًا لقوي»[1]؛ فهذا الموقف على ما فيه من السذاجة والطرفة غير أننا إذا تناولناه بجديَّة فسنفهم أن تلك المصطلحات كانت تفتقر لحضور مفاهيمها في ذهن الأعرابي الذي فهم المعنى اللغويَّ المتداول للفظتي (الهمز والجرّ)، ولم يسبق إلى ذهنه المعنى الاصطلاحي الخاص الذي يقصده الأصمعي، ويتداوله مع أترابه في العلم؛ لأن المصطلحات لغة خاصة تحتاج دائمًا إلى توضيح مفاهيمها؛ ولذلك وجدنا أهل التصوُّف يضعون الكتب لإيضاح ألفاظهم واصطلاحاتهم التي لا يفهمها غيرهم[2].

كما وجدنا الخوارزميَّ يعد المصطلحات «مفاتيح العلوم»، ويفرد لتبيين حدودها كتابًا[3]، يعبر فيه عن وعي بأهمية المصطلحات في فهم العلوم وإفهامها، ويكشف كذلك عن دراية موسوعية بمختلف علوم عصره، العربية منها والأعجمية...

وينسبُ الجاحظُ للمتكلمين السبقَ في الوعي بصناعة المصطلحات؛ لأنهم «تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفًا لكل خلف، وقدوة لكل تابع»[4]، فظهور مفاهيم معرفية جديدة على مستوى الساحة الثقافية كان يتطلب اشتقاق مصطلحات لها.

وقال: «وإنما جازت هذه الألفاظ في صناعة الكلام حين عجزت الأسماء عن اتساع المعاني»[5]؛ وهذا يعني أنَّ للمصطلحات خاصية التكثيف والإيجاز، حين تصبح رموزًا

---

(1) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ت: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983، 4/65.

(2) انظر: كلمات الصوفية لشهاب الدين السُّهْرَوَردي (587 هـ)؛ ومصطلحات الصوفية لمحي الدين بن عربي (638 هـ)...

(3) انظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي (387 هـ)...

(4) البيان والتبيين، 1/139.

(5) المصدر السابق، 1/141.

تكتنز معاني كثيرة؛ لأن المختص في أي علم يوظف المصطلحات، كي يختصر كثيرًا من الوقت في مناقشة القضايا والتعبير عن المفاهيم دون الحاجة إلى تكثير الكلام.

كما أن الإبداع المعرفي يتجلى من خلال القدرة على ابتكار المصطلحات المناسبة، حتى تحظى بالقبول الحسن لدى العلماء، ويُجمعوا على شموليتها في التعبير عن المفاهيم والمعاني المختلفة، ويضرب الجاحظ مثلًا بالخليل بن أحمد حين وضع «لأوزان القصيد وقصار الأرجاز ألقابًا لم تكن العرب تتعارفُ تلك الأعاريض بتلك الألقاب، وتلك الأوزان بتلك الأسماء، كما ذكر الطويل، والبسيط، والمديد، والوافر، والكامل، وأشباه ذلك، وكما ذكر الأوتاد والأسباب، والخرم والزحاف»(1)، وغيرها من المصطلحات العروضية التي لم تعهدها العرب، وقد جاء عن ثعلب: «أنَّ العربَ تعلم أولادها قول الشعر بوضع غير معقول، يوضع على بعض أوزان الشعر كأنه على وزن: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل، ويسمون ذلك الوضع: (المتير) واشتقاقه من المتر، وهو الجذب أو القطع، يقال: مترت الحبل، أي قطعته أو جذبته»(2)، أما الخليل فقد أسس لنسق اصطلاحي جديد اشتق أغلب ألفاظه من الحياة العربية البدوية.

لكن الجاحظ يرى أن العرب الأوائل أسهموا كذلك بمصطلحات عروضية ونقدية، فيقولُ: «وقد ذكرت العرب في أشعارها السناد والإقواء والإكفاء، ولم أسمع بالإيطاء. وقالوا في القصيد والرجز والسجع والخطب، وذكروا حروف الرويِّ والقوافي، وقالوا هذا بيت وهذا مصراع»(3). واحتج الجاحظ لهذا ببعض الأشعار التي اشتملت على مصطلحات منها قول جندل الطهوي حين مدح شعره:

لَـمْ أُقْـوِ فِـيهِـنَّ وَلَـمْ أُسَـانِـدِ

وقول ذو الرمة:

وَشِـعْـرٍ قَـدْ أَرِقْـتُ لَـهُ غَـرِيـبٍ ... أُجَـنِّـبُـهُ الـمُـسَـانِـدَ والـمُـحَـالَا

---

(1) البيان والتبيين، 1/139.

(2) الباقلاني: إعجاز القرآن،، ت: السيد أحمد صقر، دار المعارف – مصر، ط5، 1997، ص63.

(3) البيان والتبين، 1/139. ومن هنا اشتق الشاهد البوشيخي فكرة أطروحته: «مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين 1990.»

وهذا يدلُّ على أنَّ الإنسان يمتلك قدرة فطرية على تسمية المفاهيم انطلاقًا من واقعه الثقافي والبيئي والإيديولوجي، فكما كانت المصطلحات النقدية الأولى مشتقة من البيئة العربية الصحراوية التي كانت منشأ الشعر العربي، فإذا أتينا للمصطلحات التي نشأت في الحاضرة العباسية فسنجد على سبيل المثال: التطريز، والترصيع، والنسج، والرصف والسبك والبناء...، وكل ما يدل على أثر الحضارة، كما نجد الجاحظ يستعمل مصطلحات مثل: (المذهب الكلامي، والجوهر، والصورة، والجنس)، تعبِّر عن اتجاهه الإيديولوجي الاعتزالي، وكذلك نجد القاضي الجرجاني يوظف مصطلح (الوساطة) الذي نقله من مجال القضاء إلى مجال نقد الشعر للوساطة بين المتخاصمين حول شعر أبي الطيب، كما نجد نقادًا وفلاسفة من أمثال قدامة بن جعفر والفارابي وابن سينا والقرطاجني بثقافتهم الفلسفية اليونانية يضيفون للنقد مصطلحات نابعة من ثقافتهم مثل: (المحاكاة، والتخييل، الأسطقس، والكلام المخيَّل، والإقناع... إلخ)، وفي هذا السياق قال الجاحظ: «ولِكُلِّ صناعةٍ ألفاظٌ قد حصلت لأهلها بعد امتحان سواها، فلم تلزق بصناعتهم إلَّا بعد أن كانت مُشَاكَلًا بينها وبين تلك الصناعة»[1]؛ وذاك لأنَّ الإنسان لا يمكن أن يفكر خارج معارفه ومدركاته السابقة.

ولم تكن قضية توحيد المصطلحات مطروحة في القديم؛ لأن العرب القدامى كانوا يؤمنون بمبدأ (لا مُشاحَّة في الاصطلاح)، وهو المبدأ الذي يعبر عنه قدامة بن جعفر في قوله: «فإني لما كنت آخذًا في استنباط معنى لم يسبق إليه من يضع لمعانيه وفنونه المستنبطة أسماء تدل عليها، احتجت أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء اخترعتها، وقد فعلت ذلك، والأسماء لا منازعة فيها، إذ كانت علامات، فإن قنع بما وضعته وإلا فليخترع لها كل من أبى ما وضعته منها ما أحب، فليس ينازع في ذلك»[2]، فهناك حرية مصطلحية -إن صح التعبير- وانفتاح على ما يقترحه الآخرون من مصطلحات.

وقال الكفوي في الكليات: «شاحَّ: خاصمَ، جادلَ، ماحكَ، ففي المقدمة لا مُشاحَّة في الألفاظ أي لا مجادلة في الألفاظ. قوله: (لا مُشاحَّة فيه) قلنا: (مُسَلَّم). لَا مُشاحَّةَ:

(1) الجاحظ: الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، 1965، 3/368.

(2) قدامة بن جعفر: نقد الشعر، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية – لبنان، دط، دت، ص6.

(أَي لَا مضايقة وَلَا مُنَازعَة)، يُقَال: (لَا مُشاحَّة فِي الاِصْطِلَاح) أَي: لَا مضايقة فِيهِ، بل لكل أحد أَن يصطلح على مَا يَشَاء إِلَّا أَن رِعَايَة الْمُوَافقَة فِي الْأُمُور الْمَشْهُورَة بَين الْجُمْهُور أولى وَأحب»[1]؛ فالذي يشاء أن يخترع مصطلحات جديدة هو حر في ذلك، ولكن يُستحب أن يُراعي العرف الاصطلاحي حتى لا يقع في الشذوذ المصطلحي الذي سوف نشرحه لاحقًا.

أما في عصرنا الحديث -لاسيما مع التضخم الاصطلاحي الناجم عن الانفتاح الفكري على الثقافات الأجنبية- فقد وجدنا كثيرًا من الباحثين والمجامع اللغوية في العالم العربي يدعون إلى ضرورة التواضع على مصطلحات محددة واجتناب الفوضى الاصطلاحية؛ لأنَّ «توحيد المصطلحات يؤدي إلى انطلاق الباحثين والمؤلفين من قاسم مشترك فيما يؤلفون ويكتبون»[2]؛ وهذا ما سوف يساهم في مد جسور التواصل المعرفي بين المشرق والمغرب العربيين، ويجعل العملية المعرفية تشبه البناء لا الهدم والتفكك الذي ينتجه الاختلاف الحاصل على مستوى المصطلحات؛ ولذلك وجدنا بعض الباحثين أخذوا يضعون شروطًا للمصطلح العلمي، وهي[3]:

1. اتفاق العلماء للدلالة على معنى من المعاني العلمية.
2. اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللغوية الأولى.
3. وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي.
4. الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علمي واحد.

وإذا ركزنا على الشرطين الأول والرابع وجدنا أنهما أصعب شيء يمكن تحقيقه، وأنهما على ما فيهما من صواب يعبران عن رفض الاختلاف الذي هو ضرورة في البحث العلمي، فمن غير المعقول أن نضع مصطلحًا، ثم نلزم الناس جميعًا به، وإن افترضنا أننا استطعنا فرض مصطلح ما على الباحثين، فمَن الشخص أو الجهة الوصية التي

(1) الكفوي: الكليات، ت: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، دت، ص970.

(2) أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، 3.

(3) المرجع السابق، ص9.



يثق الناس فيها كلَّ الثقة حتى يسلموا لها حق فرض المصطلحات وتعميمها؟

أعتقد بأن عملية انتخاب المصطلحات تتمُّ بشكل عفوي وتوافقي دون وصاية أو فرض رأي على الناس الذي يتفقون على تداول مصطلحات محددة بكل عفويةٍ، ودون إلزامٍ من أحد.

إن النقاد العرب في العصر الحديث واكبوا الثقافات الأجنبية، وترجموا كثيرًا من المصطلحات والمفاهيم، ما طرح كثيرًا من الإشكاليات التي تخص تعريب المصطلح الوافد، وتكييف المفاهيم النقدية والأدبية مع أنساق الفكر العربي المختلفة، فمفهوم الشعر والشعرية مثلًا كان من المفاهيم المتَّفق عليها نسبيًّا في ثقافتنا القديمة في حين أصبح مفهومًا فضفاضًا وموضع اختلاف كبير في عصرنا الحديث بعد الانفتاح على الثقافات الأجنبية، وترجمة شعر بودلير وشعرية طودوروف، وقد نصادف كذلك أزمة اصطلاحية أخرى تتعلق بالتعدد المصطلحي للمفهوم الواحد مثل مصطلح (Déconstruction) الذي وضع له المترجمون النقاد ثلاثة مصطلحات هي: (التفكيكية، والتشريحية، والتقويضية...)؛ وعلى هذا الأساس يمكننا تقسيم إشكاليات المصطلح في نقدنا العربي المعاصر قسمين:

1. إشكاليات المفاهيم: تتعلق بالجدل حول مفهوم المصطلح الواحد الذي تختلف فيه الرؤى مثل: الشعر، والنقد، والتراث والحداثة... فالاختلاف في مفاهيم هذه المصطلحات سيظل قائمًا دائمًا؛ لتباين التصورات والإيديولوجيات التي تعرِّف هذه المصطلحات، فالحداثة مثلًا قد نجد لها ثلاث تصورات نسقية: تصورين متحيزين (مقدِّس ومدنِّس)، وتصورًا توفيقيًّا، والشيء نفسه ينطبق على التراث، ولن نستفيض في هذا الباب؛ لأن الإشكاليات المتعلقة بمفاهيم المصطلحات ليست من شأن هذا البحث.

2. إشكاليات تعريب المصطلح: سببها تباين الخلفيات المعرفية واللغوية التي يصدر عنها المترجمون والنقاد، إذ يقع الاختلاف البعيد أو الاتفاق حين ينتقي الناقد مصطلحًا والمترجم مصطلحًا آخر، ثم يشيع واحد منهما في التداول، في حين يتعمَّد بعض النقاد مخالفة الآخرين بحجَّة أنهم على خطأ شائع، وهنا

يحدث الارتباك، وتعمُّ الفوضى الاصطلاحية، فقد يتفق أكثر النقاد والدارسين على مصطلح الفضاء بأنه هو المقابل الصحيح للفظ (L'espace) في حين يأتي من يقول: إن مصطلح الحيِّز هو الأنسب لهذا المفهوم الوافد، وهذا هو الباب الذي يعالجه بحثنا.

الانتخاب المصطلحي:

قبل الخوض في شأن الشذوذ المصطلحي ينبغي أن نوضح أمرًا يتعلَّق بتداوليَّة المصطلح النَّقدي، وكيف يشيع استعماله في الوسط النقدي على حساب مصطلحات أخرى ربما تكون أصوب منه صرفيًّا ودلاليًّا، ومن المصطلحات ما يكون صحيحًا ودقيقًا في التعبير عن المفهوم النقدي، ولكن لا يكون له حظٌّ في التداول بين النقاد والدارسين، «فالمصطلح يُبتكر فيوضع ويبث، ثم يقذف به في حلبة الاستعمال، فإما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيختفي، وقد يدلى بمصطلحين أو أكثر لمتصوَّر واحد، فتتسابق المصطلحات الموضوعة، وتتنافس في سوق الرواج، ثم يحكم التداول للأقوى، فيستبقيه، ويتوارى الأضعف»[1]؛ وعلى هذا الأساس ينتخب التفكير النقدي ألفاظًا معينةً يجعلها علاماتٍ للمفاهيم الجديدة التي يبتكرها أو ينقلها إلى لغته.

إن الانتخاب المصطلحي يعد عملية انتقائية تتسم بالديمقراطية الشفافة -إن صح التعبير- فالمصطلح الذي يشيع هو الذي تتفق عليه الأغلبية بغض النظر عمَّا إذا كان المصطلح صحيحًا أو خاطئًا من حيث بنيته الصرفية ودقته اللغوية في التعبير عن المفهوم، ولذلك باءت بالفشل كثيرٌ من التجارب التي حاولت تغيير المصطلحات الشائعة في التداول بمصطلحات أخرى يُعتقد بأنها أصوب لغويًّا أو أن نطقها عربي فصيح، مثل مصطلح الإيديولوجية الذي حاول طه عبد الرحمن تعويضه بلفظ الفكرانية، فكانت محاولة فاشلة؛ لأن الذوق العربي قد استساغ لفظة الإيديولوجية، فذاعت في التداول لدى أغلب الباحثين، ولم يعد الذوقُ محتاجًا إلى استبدال لفظةٍ أخرى بها مهما كانت صحتها اللغوية والدلالية، في حين نجح طه عبد الرحمن في

(1) عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، ط1994، ص15.

اقتراحه لمصطلح التداولية سنة: 1970م[1] ترجمة للمصطلح الأجنبي (Pragmatics)، فلقي المصطلح رواجًا كبيرًا، فأنقذ به المجال الألسني من الفوضى المصطلحية؛ لأنه قبل انتخاب لفظ التداولية كانت هناك مصطلحات كثيرة تنافست لتظفر بسر الخلود مثل: البراجماتية، والذرائعية الجديدة، وعلم الرموز، وعلم التخاطب، وعلم الاستعمال اللغوي...

ومن خلال ما سبق نفهم أن التوفيق في طرح مصطلحات بديلة ومناسبة رهان غير مضمون العواقب، فإذا كان المراهن موفَّقًا احتفي به، واعتبر مخلِّصًا ومبدعًا، أما إذا خسر الرهان فإنه يكون قد ساهم في الفوضى الاصطلاحية أو وقع في الشذوذ المصطلحي، لاسيما إذا كان الباحثون قد تواضعوا على مصطلح ما، وحاول هو مخالفة العرف المصطلحي.

المبحث الثاني - الشذوذ المصطلحي:

إنَّ التعامل مع ظاهرة الاختلاف في الاصطلاح جعلني أختار كلمة الشذوذ للتَّعبير عن مفهوم يحاول تفسير ظاهرة أربكت الخطاب النقدي العربي المعاصر، وأدخلته في جدل لا طائلَ من ورائه، وكلمة الشذوذ هنا لا تختلف في معناها عن المعنى الوارد في المعاجم العربية؛ ففي لسان العرب جاءت في باب (شذذ) بمعنى: «شَذَّ عَنْهُ يَشِذُّ ويَشُذُّ شُذُوذًا: انْفَرَدَ عَنِ الْجُمْهُورِ وَنَدَرَ، فَهُوَ شاذٌّ، وأَشذَّه غَيْرُهُ. وقال ابْنُ سِيدَهْ: شَذَّ الشَّيءُ يَشِذُّ ويَشُذُّ شَذًّا وشُذوذًا: نَدَرَ عَنْ جُمْهُورِهِ... وَسَمَّى أَهلُ النَّحْوِ مَا فَارَقَ مَا عَلَيْهِ بَقِيَّةُ بَابِهِ، وَانْفَرَدَ عَنْ ذَلِكَ إِلى غَيْرِهِ شَاذًّا، حَمْلًا لِهَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى حُكْمِ غيره، وجاؤوا شُذَّاذًا أَي قِلالًا. وَقَوْمٌ شُذَّاذ إِذا لَمْ يَكُونُوا فِي مَنَازِلِهِمْ وَلَا حَيِّهِمْ. وشُذَّانُ النَّاسِ: مَا تَفَرَّقَ مِنْهُمْ. وشُذَّاذُ النَّاسِ: الَّذِينَ يَكُونُونَ فِي الْقَوْمِ لَيْسُوا فِي قَبَائِلِهِمْ وَلَا مَنَازِلِهِمْ. وشُذَّاذُ الناس: متفرقوهم»[2].

(1) طه عبد الرحمن: الداليات والتداوليات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس - المغرب، ط1، 1984، ص299.

(2) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ، 3/494.

وجاء في أساس البلاغة معنى شبيه للسالف هو: «شذ عن الجماعة شذوذًا: انفرد عنهم. وهو من شذاذ القوم: من الذين هم فيهم وليسوا منهم. وجاءني شُذَّان الناس: متفرقوهم. ومن المجاز: هو شاذ عن القياس. وهذا مما شذ عن الأصول. وكلمة شاذة...»[1]؛ أي أنَّ الشاذ هو الذي يخالف المألوف لدى الجمهور، ومن هنا فإن الشذوذ المصطلحي هو أن يُحدِثَ الناقدُ مصطلحًا يخالف به جمهور النقاد في مصطلح كانوا قد تواضعوا عليه، ووقع عليه الإجماع بالأغلبية، ولا أقصد من وراء كلمة الشذوذ الإساءة لأحد بقدر ما أسعى إلى توصيف ظاهرة يمكن لأي ناقد أن يقع فيها، فمثلما وُفق طه عبد الرحمن مثلًا في اقتراح مصطلح التداولية فقد وقع في الشذوذ المصطلحي حين اقترح مصطلح الفكرانية، وهذا لا يعد عيبًا؛ لأنها مسألة توفيق ليس غير، فنحن إذ نقول إن ناقدًا قد وقع في الشذوذ المصطلحي فإننا لا نسيء له بتاتًا، ولا نقصد التقليل من قدره.

نماذج من الشذوذ المصطلحي:

سوف أستعرض بعض الصور التي يتجلى فيها الشذوذ المصطلحي، وهي نماذج قادتني إليها مصادفة القراءات التي لا أدعي فيها الإحاطة.

مصطلح نقد النقد:

عرف النقاد العرب المعاصرون نقد النقد بعدما تأثروا بكتاب الفرانكو بلغاري تزفيتان طودوروف الذي عنوانه: (Critique de la critique-roman d’apprentissage) الصادر سنة 1984م بباريس، والذي تُرجم من قبل سامي سويدان سنة 1986م تحت عنوان: (نقد النقد- رواية تعلم)، وهو المصطلح الذي اعتقد عبد الملك مرتاض بأنه ترجمة لمصطلح (Méta-critique) مدعيًا أن طودوروف مخطئ في استخدام (Critique de la critique) مرجحًا أن ذلك بسبب «العُجمة البلغارية التي نأت به عن استعمال ما يستعمله القوم في الفرنسية الجديدة»[2]

(1) جار الله الزمخشري: أساس البلاغة، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 1/499.

(2) عبد الملك مرتاض: في نظرية النقد، دار هومه - الجزائر، ط: 2010، ص223.

وأعتقد أن لطودوروف أسبابه العلمية والمنهجية التي نأت به عن الاستعمال مصطلح (Méta-critique) الذي كان متصلًا في الأصل بالدراسات الفلسفية بينما هو كان بصدد التأسيس لعلم جديد موضوعه النقد مما جعله محتاجًا إلى ابتكار مصطلح مختلف.

كما أن طودوروف كان على وعي بالإشكالات التي سببتها البادئة: «Méta» على مستوى مصطلحات النقد الفرنسي المعاصر[1]، وذلك يرجع إلى اختلاف معناها عند كلِّ اقتران، حتى شبهها أحد النقاد الفرنسيين بالموضة، وعَدَّها «محاولة لخداع غير المطلعين وجُهْدًا يستحق الثناء لخلق مفهوم جديد حول الذي يمكن أن يقدمه الجيل القادم من الدراسات لمن كان يبحث عن موضوع الأطروحة»[2]، فهذه البادئة (méta) قد تدلُّ على المزايلة ومصاحبة الشيء للشيء، أو الإتيان بعده، كما تشير إلى مفهوم التتابع أو التغيير، أو على مفهوم التعقيب وتتبُّع وجهة نظر ما. إنها شيء من التزيين والتحلية، وبالخصوص في علوم اللغة، كما أنها قد تدلُّ على الفوقية، مثل: فوقية السرد «métarécit» التي يستخدمها (جيرار جينيت) في الاتجاه المعاكس لتلك المستخدمة في المنطق واللسانيات[3]؛ وقد تشكَّل منها عددٌ لا حصرَ له من المصطلحات، وإنَّ هذا الإفراط الحقيقي فيما يُسمى الـ: «Méta–termes» أدَّى إلى ظاهرة التضخم المصطلحي التي صاحبها اضطراب حاد على مستوى المفاهيم، ما جعل بعض النقاد يعترضون على هذا الوضع، ومنهم الناقدة الهولندية المتخصصة في السرد: «مايك بال–Miek Bal» التي دعت صراحةً إلى إيقاف هذا الإفراط الذي أثار كثيرًا من الإشكالات والأخطاء على مستوى المصطلحات[4]، ولا يُعقل أن يمرَّ مثلُ هذا الشيء مرور الكرام على ناقد مثل طودوروف.

---

(1) ظهرت كثير من المصطلحات تشترك في البادئة (**méta**) ذات مفاهيمَ غير مُتَّفقٍ عليها في اللسان الفرنسي فكيف إذا تُرجمت إلى اللسان العربي؟، ومن نماذج تلك المصطلحات: (ما وراء اللغة أو اللغة الواصفة – métalanguage)، (ماوراء النقد أو النقد الواصف – métacritique)، (ما وراء الخطاب أو خطاب على الخطاب – métadiscours)، (فوقية السرد أو سرد على السرد – métarécit)، (مجاز أو استعارة – métaphore)، وللإشارة فإن هذه الترجمات مجرّد محاولات غير متّفق عليها ولا يمكن أن أزعم بأنها غير قابلة للنقاش وإعادة الترجمة.

(2) Chanady (Amaryll): « Une Métacritique De La Métalittérature : Quelques Considérations Théoriques », Etudes Françaises, Vol. Xxiii, N° 3, 1987, P: 135.

(3) Jiří šrámek: pour une définition du métarécit, (Etudes Romanes de brno xx), Universitatis Brunensis-Czech, L 11, 1990, p: 36-37.

(4) Mieke Bal, Narratologie, Klinksieck, Paris, 1972, P: 24.

ولكن مرتاض على الرغم من احترازه من استعمال مصطلح طودوروف في اللغة الفرنسية فإنه لم يقع في الشذوذ المصطلحي في ترجمته للغة العربية، بل وافق جمهور النقاد في استخدام المصطلح المركَّب (نقد النقد)؛ لأن ذوق النقاد العرب المعاصرين قد تقبله تقبلًا حسنًا؛ وهذا موقف نادر منه؛ لأنه ينزع غالبًا إلى مخالفة النقاد في المصطلحات التي يتواضعون عليها، إذا رأى أنهم على خطأ.

ومن النقاد الذين وقعوا في الشذوذ المصطلحي ناقدٌ أتى بتعريبٍ هجين (ميتا نقد) وهو باقر جاسم محمد[1]، وما رميته بالهجنة إلا لأنَّه لا يستجيب لأصول التعريب السليم، فالعرب حين عرَّبوا (metaphysic) قالوا: (ميتافيزيقا) ولم يقولوا: (ميتا طبيعة) مثلًا، وحين شاؤوا ترجمة المصطلح قالوا: (ما وراء الطبيعة).

ثم أضاف باقر: «والمصطلح الذي نقترح الالتزام به، ونفضِّله لأسباب علمية وجيهة هو مصطلح (الميتا نقد) وهذا المصطلح، في تقديري، له سمة اصطلاحية واضحة، فهو ليس مجرَّد إضافة لغوية لكلمة النقد إلى نفسها، ولكنه يعبِّر عن مستوى من الاشتغال المنهجي والمعرفي مختلف عن النقد الأدبي. كما أنه ليس بعيدًا عن حقل اللسانيات وعن مصطلحات من مثل الميتافيزيقا (metaphysic)، والميتالغة (metalanguage)، والميتاخطاب (metadiscoures)... إلخ. ولذا فإنَّ هذا المصطلح يعطي المسألة البعد المفهومي لنقد النقد قالبًا اصطلاحيًا أوضح وأدقَّ. إذ كما تختلف الميتافيزيقا عن الفيزيقا، يختلف الميتانقد عن النقد الأدبي»[2]

يتضح من كلام الأستاذ تأثره بتخمين عبد الملك مرتاض، وعدم أخذه بالمصطلح الأصحِّ الذي اعتمده طودوروف، كما أنه ليس على وعي بالخصوصية الفوقية للبادئة (méta) التي يتغيَّر معناها مع كل اقتران، كما أنَّ اشتراك كلمات في هذه البادئة لا يجعلها قريبة من حقل الكلمات الأخرى المقترنة بالبادئة نفسها كاللسانيات، وما اصطلح عليه باقر بالميتالغة والميتاخطاب؛ لأنَّ ترجمتها الصحيحة، غير الهجينة،

(1) باقر جاسم محمد: نقد النقد أم الميتانقد؟ (محاولة في تأصيل المفهوم)، مجلة عالم الفكر، العدد3، المجلد37 – مارس 2009، ص:121.

(2) السابق نفسه.

هي (لغة واصفة للغة أخرى) وخطاب على خطاب (أو ما وراء الخطاب)، على الترتيب، ولكل مصطلح منها مجال يُوظَّف فيه، إلى درجة أن هذه البادئة خلقت مشكلة في الاصطلاح الغربي، كما سبق وبينت.

ومن نماذج الشذوذ المصطلحي، كذلك، اقتراح أحد الباحثين تعويض مصطلح (نقد النقد) بمصطلح (اللغة الناقدة)!، وقال في هذا: «إنَّ وصف لغة (نقد النقد) بـ (اللغة الناقدة) إنما هو ضرورة مقاربتها للغتين معًا، اللغة الأولى (الإبداعية)، واللغة الثانية (النقدية)»[1]

وقد نعذر الباحث في أن تكون له رغبة في التميُّز والتفرُّد، ولكن لو تعاملنا مع مصطلحه (اللغة الناقدة) بنظرة معرفية مجردة مِمَّا نَظَّرَ هو له، لَمَا أحالنا على شيء يعني (نقد النقد) بقدر ما يشيرُ إلى معنى ذي طابع عام، فاللغة الناقدة سمة تشترك فيها كل الخطابات المعرفية تقريبًا، فالفيلسوف يملك لغة ناقدة، وكذلك عالم الاجتماع، والصحفيُّ والمحلل السياسي، وحتى الشاعر والأديب قد تحتوي كتاباتهما على لغة ناقدة لكل ما يحيط بهما من ظروف فكرية ودينية واجتماعية وسياسية واقتصادية، وهلمَّ جرًّا؛ فاللغة الناقدة مصطلح فضفاض قد يستوعب النقد ونقد النقد، واتساع مفهومه لا يسمح له بأن يكون بديلًا لمصطلح نقد النقد ولا لغيره.

أما نقد النقد فهو «نشاطٌ معرفيٌّ ينصرف إلى مراجعة الأقوال النقدية، كاشفًا عن سلامة مبادئها النظرية وأدواتها التحليلية وإجراءاتها التفسيرية»[2]، كما عرفه جابر عصفور، الذي أوجز فيه، وأجمل إلى حدٍّ كبير؛ لأنه يبيِّن الوظيفة الأسمى لنقد النقد بنوعيه النظري والتطبيقي الماثلة في إخضاع الأقوال النقدية للنظر والتجريب، قَصْدَ استكشافِ هشاشتها أو سلامتها من حيث أسسها النظرية، وإجراءاتها التطبيقية؛ لأنَّ الغرض من ممارسة نقد النقد، كما يرى عبد الملك مرتاض: «ليس بالضرورة أن يكون من أجل المعارضة والمناوأة، ولكن من أجل إلقاء المزيد من الضياء على

(1) محمد صابر عبيد: اللغة الناقدة (مداخل إجرائية في نقد النقد)، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، ط1، 2011، ص5.

(2) جابر عصفور، قراءة التراث النقدي، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، قبرص، الطبعة الأولى: 1991، ص11.

أصول المذهب النقدي، وتبيان أصوله المعرفية، وتوضيح الخلفيات التي تستمدُّ منها مرجعياته: على المستويين المعرفي والمنهجي جميعًا»(1)

أمَّا مصطلح نقد النقد (Critique de la critique) فقد تبنَّاه طودوروف، لإعادة قراءة الاتجاهات النقدية في أوروبا، ولم يتبنَّ مصطلح ما وراء النقد (Metacritique)، لوعيه بأنَّه مصطلح فلسفي، وأنَّه إنْ أسقطه على الدراسات النقدية، التبسَ الأمر على الدارسين؛ لذلك اضطر لاختراع مصطلح نقد النقد (La Critique de la critique)، وتوظيفه لأوَّل مرَّة عنوانًا لدراسة النقد الأدبي واتجاهاته في أوروبا، ولا أحسب أن هنالك ما يدعو إلى خلقِ إشكال في المصطلح، طالما أنَّ الذوق العربي قد تقبَّل مصطلح نقد النقد واستساغه، مع يقين الأغلبية بأنه نشاط يختلف عن النقد الأدبي، كما أننا أحوج ما نكون إلى توضيح مفهومه وأهدافه ووظائفه مِنَّا إلى صرفِ الجهود وإهدارها فيما أسميه بالشذوذ المصطلحي.

من مصطلحات مرتاض:

عوَّدنا الناقد الجزائري عبد الملك مرتاض على أصالته وتفرُّده ونزوعه الدائم إلى ابتكار مصطلحاته الخاصة به، وخروجه المستمر على العرف المصطلحي «وجرأته الزائدة على استحداث مصطلحات لم يكتب لأكثرها النجاح. لقد لاحظ مرتاض أن كثيرًا من المصطلحات الشائعة في الساحة النقدية العربية ترجمت من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية ترجمةً تفتقر إلى المراعاة لأصول هذه اللغة في نحوها وصرفها ودلالتها وحسها الجمالي، ورأى أن شيوع الخطأ لا يمنحه الشرعية؛ فلا بدَّ إذًا من إصلاح الخلل واقتراح البديل»(2)، وهذا ما جعل مرتاض يساهم بشكل كبير في تضخم ظاهرة الشذوذ المصطلحي بما أنه لم يوفق بشكل كبير في الترويج للمصطلحات التي اقترحها، وعدم إيمانه في أغلب الأحيان بأن المصطلح يشتهر بكثرة التداول دون الأخذ بالحسبان إن كان صحيحًا لغويًّا أو لا.

(1) عبد الملك مرتاض: في نظرية النقد، ص227.

(2) عبد الملك بومنجل: تجربة نقد الشعر عن عبد الملك مرتاض، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2015، ص29.

ويرى يوسف وغليسي أنَّ الناقد عبد الملك مرتاض «يمتلك جرأة بليغة في بعض العمليات الاشتقاقية، ولاسيما تلك التي يحظرها الدرس النحويُّ التقليدي، ومنها ما يسمى بـ (الاشتقاق الجامد)، وهو ضرب اشتقاقي لا يكاد يجيزه إلا قلة من علماء اللغة، وفي مواقف محدودة تمليها الضرورة العلمية بوجه خاص»[1]؛ وذكر وغليسي أمثلة منها مصطلح (الأَزْمَنَة) ومصطلح (التقايُن) و(الخَطْبَبَة) و(النصنصة)... والتي تدخل في باب الشذوذ الاشتقاقي من اللغة.

وسوف أستعرض أمثلة من الشذوذ المصطلحي لدى هذا الناقد الكبير:

1- **السيمائيَّة:** ترجم النقاد العرب المعاصرون مصطلح (Sémiologie/Sémiotique) عدة ترجمات منها (علم العلامات، وعلم الأدلة، وعلم الإشارات...)، وهناك من ذهب إلى تعريب المصطلح وقال: (السيميائية)، وهو المصطلح الأكثر شيوعًا وتداولًا، حتى أتى مرتاض، واعترض على جميع الترجمات واقترح مصطلحًا يخالف المصطلح المعرب اختلافًا بسيطًا في البنية الصرفية وهو مصطلح (السيمائية) بحذف الياء، وحجته في ذلك أنَّ الذين يستخدمون مصطلح السيميائية يلحنون «بالجمع بين الساكنين؛ وذلك لطول اللفظ الذي يجعل الحنجرة تكابد في تقطيعه حتى يتقطع نفسُها فيقع المحظور! من أجل ذلك نستعمل نحن صيغة (السيمائية) الآتية من (السيماء)، وهي مرادف للفظ (السيمياء). ولا ندري لمَ آثرَ السيميائيون العرب أطول الألفاظ الثلاثة ليلحقوا بها الياء المذهبية (أو الياء الصناعية باصطلاح النحاة) فيصبح نطقه لا يطاق!؟»[2]؛ فالمسألة لديه تتعلق بالذوق، ورهافة الحس اللغوي لديه، وإن خالف في ذلك ما أجمع عليه الناس، في حين يبدو اعتراضه على الياء الصناعية غير مؤسس؛ لأن المصطلح في أصله مُعرَّب كما أن هذه الياء لا تتعارض مع النطق السليم -حسب رأيي- حيث لا يجد الناطق لمصطلح السيميائية أي صعوبة في النطق، في حين أجد لفظ السيمائية أثقل في النطق وأن المصطلح الشائع أسلس منه في ترتيب الحروف وسهولة المخرج، لا سيما حين يلفظ حرف الياء الذي يلي حرف الميم، بينما يكون

---

(1) يوسف وغليسي: فقه المصطلح النقدي الجديد، علامات، ج55، م14، مارس 2005، ص317.

(2) عبد الملك مرتاض: نظرية النص الأدبي، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر، ط2، 2010، ص158.

نطق السيمائية مقبوضًا بعض الشيء، ويجد اللافظ به ثقلًا واختناقًا طفيفًا لا يجده حين ينطق بمصطلح السيميائية.

- **الحيِّز:** وهو من المصطلحات التي تدخل في باب المنهج السيميائي، والتي خالف بها مرتاض العرف المصطلحي العام حين رأى فيه أنسب ترجمة لمصطلح (L'espace) مخالفًا بذلك المصطلح الذي تواضع عليه جمهور النقاد والباحثين وهو (الفضاء)، وحجته في العدول عن الإجماع المصطلحي وتفضيله لمصطلح الحيز على مصطلح الفضاء هو أنَّ «الفضاء عام جدًّا... وقد تسرَّب إلى أكثر من حقل معرفي معاصر»[1]؛ وأعتقد بأنَّ هذه الحجة غير كافية للعدول عن المصطلح الذي ذاع وتواضعت عليه الأغلبية، وانتخبه معظم الدارسين والنقاد.

2 - **التقويضية:** اقترح مرتاض أنَّ يترجم مصطلح (Déconstruction) إلى (التقويضية) بدل المصطلح الشائع (التفكيكية)، وهو الذي سبق له أن وظف مصطلح التفكيكية في كتبه: (ألف ليلة وليلة) 1989، و(أ،ي) 1992، و(تحليل الخطاب السردي) 1995، مثلما استعار (التَّشريحية) إلى جانب (التفكيكية) في كتابه (أ-ي)، قد انقلب على هذه الاختيارات الاصطلاحية الأولى مفضلًا عليها مصطلحه الجديد (التقويض)[2]، وحجته في ذلك أنَّ «أصل المعنى في فلسفة دريدا تقويض يعقبه بناء على أنقاضه، على حين أن معنى التفكيك في اللغة العربية يقتضي عزلَ قِطَعِ جهازٍ أو بناءٍ عن بعضها البعض دون إيذائها، أو إصابتها بالعطب، كتفكيك قطع محرك أو أجزاء بندقية، وهلمَّ جرًّا... والخيمة في العربية تُطنَّبُ إذا بُنِيت، و(تُقوَّض) إذا أُسقطت أعمدتها وطويت...»[3]، فالناقد قد تواضع في البداية مع جمهور النقاد على المصطلح الشائع (التفكيكية)، ثم تبيَّن أن الصواب هو أن يخالفهم، ويخرج بمصطلح يعبر بدقة عن المفهوم المراد ترجمته إلى العربية، وتبعه في ذلك الناقدان ميجان الرويلي وسعد البازعي حين دافعا عن مصطلح التقويض؛ لأنَّ «(التقويض) أقرب من (التفكيك) إلى

---

(1) عبد الملك مرتاض: فقد المصطلح النقدي الجديد، ص297.

(2) يوسف وغليسي: مناهج النقد الأدبي، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، 2010، ص184.

(3) عبد الملك مرتاض: نظرية القراءة، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ط2003، 206.

مفهوم دريدا»[1]، وأعتقد أن اصطلاح ثلاثة نقاد فيما بينهم على مصطلح واحد غير كافٍ لكي يشيع، وذلك لمخالفتهم الجمهور، على الرغم من كون مصطلح التقويض أصوب في رأيهم؛ لأنَّ المصطلح يستمد صحته وصموده من التداول، وليس من الصحة اللغوية والدقة الدلالية في التعبير عن المفهوم.

3 - **المصطلحات المنحوتة:** يعد النحت من أهم الآليات التي يتم من خلالها ابتكار المصطلحات الجديدة التي تحمل مفاهيم حديثة، وقد جاء مرتاض في هذا الباب ببعض المصطلحات التي لم يوفق فيها إلى حد كبير مثل:

- **التحلفسي**[2]: اقترحه ترجمة لمصطلح (Psychanalyse) وبديلًا للمصطلح الشائع (التحليل النفسي) بحيث نحت اللفظين، وأخذ الجزء الأول من لفظ التحليل (التحلِ) والجزء الأخير من لفظ النفسي (فسي) ومزج بينهما، ليخرج بهذا المصطلح الغريب الذي يمجه السمع والذوق، كما أنه يفتقر إلى الدلالة على المفهوم المراد، ولهذا كان هذا الشذوذ المصطلحي اقتراحًا غير موفق بتاتًا.

- **الركبرة**[3]: ترجمة لمصطلح (Syntagme)، في حين ترجمه الجمهور إلى (التركيب)، وهو مصطلح أخف في الذوق من الذي اقترحه، وأدلُّ على المفهوم المراد.

- **الجدلغة:** ترجمة لمصطلح (Néologisme)[4]، للتعبير عن معنى تجديد اللغة، حيث نحته من اللفظين (جدد) و(لغة) ليصبح (جَدْلَغة)، ويرى يوسف وغليسي أن «هذا المصطلح الغريب، بدوره، كان في وسع الناقد أن يريح نفسه من مشقة نحته، وأن يكتفي بترجمته؛ كما فعل المسدي حين قابل كلمة (Néologie) بـ (اصطلاحية أو وضع المصطلح)، أو عبد القادر الفاسي الذي قابلها بـ (توليد اللغة)[5]، ثم تراجع بعد ذلك عن مصطلح الجدلغة، وعوضه بمصطلح (اللغة الجديدة)[6].

(1) ميجان الرويلي وسعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي - المغرب، ط3، 2002، ص107.

(2) عبد الملك مرتاض: في نظرية النقد، ص135.

(3) عبد الملك مرتاض: النص الأدبي من أين وإلى أين؟، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر - 1983، ص98.

(4) السابق نفسه.

(5) يوسف وغليسي: فقه المصطلح النقدي، ص322.

(6) السابق نفسه.

ولمرتاض مصطلحات أخرى لا تغري بالاستعمال مثل (بدعدة) و(كَتْبَبَة)، غير أن هذا لا يقلل من قيمة هذه القامة النقدية السامقة، فالناقد عبد الملك مرتاض يظل نموذجًا للناقد الحداثي المبدع الغيور على لغته، والباحث دائمًا عن مصطلحات تعبر عن هويته، وعن حسه اللغوي المرهف، وحبه للتفرد والتميز من جمهور النقاد.

خاتمة:

كان لابد لهذا السفر البحثي الذي يقوده الشك أن يرسو بنا على ميناء من اليقين، لنستخلص منه أهم النتائج، ونخرج ببعض التوصيات، وهذه الخلاصة ليست خاتمة هذا البحث المتواصل بقدر ما هي دعوة إلى الاهتمام بقضايا المصطلح النقدي وإشكالياته في عالمنا العربي:

- المصطلح عرف لغوي خاص، ولكل علم مصطلحاته الخاصة به.
- ظهور مفاهيم علمية جديدة يقتضي ابتكار مصطلحات تختصرها، والمصطلح وليد بيئته.
- العرب القدماء لم يتشددوا في صناعة المصطلح النقدي.
- إشكاليات النقد العربي المعاصر كلها تقريبًا بسبب الاختلاف في ترجمة المصطلحات الأجنبية.
- صحة المصطلح يحددها شيوعه بين جمهور النقاد، وليس صحته اللغوية والدلالية.
- الشذوذ المصطلحي هو الخروج على ما تواضع عليه النقاد.
- علينا أن نتفق على مصطلحات نقدية محددة كي نتفرغ لتطوير مفاهيم نقدية جديدة وابتكار مصطلحات تعبر عنها، بدل الانشغال بالجدل حول مصطلحات ومفاهيم مترجمة.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا- العربية:

- ابن حزم: التقريب لحدّ المنطق، ت: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة - بيروت، ط1، 1959.
- ابن عبد ربه، العقد الفريد، ت: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1983.
- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ.
- أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، مطبعة المجمع العلمي، العراق، ط 2006.
- باقر جاسم محمد: نقد النقد أم الميتانقد؟ (محاولة في تأصيل المفهوم)، مجلة عالم الفكر، العدد 3، المجلد 37 - مارس 2009.
- الباقلاني: إعجاز القرآن،، ت: السيد أحمد صقر، دار المعارف - مصر، ط 5، 1997.
- التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، ت: أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة العصري - بيروت، ط1، 2003.
- جابر عصفور، قراءة التراث النقدي، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، قبرص، الطبعة الأولى: 1991.
- الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة خانجي - القاهرة، الطبعة السابعة، 1998.



- الجاحظ: الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، 1965.
- جار الله الزمخشري: أساس البلاغة، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.
- الشريف الجرجاني: التعريفات، دار الكتب العلمية - لبنان، ط1، 1983.
- طه عبد الرحمن: الداليات والتداوليات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس - المغرب، ط1، 1984.
- عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، ط: 1994.
- عبد الملك بومنجل: تجربة نقد الشعر عن عبد الملك مرتاض، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2015.
- عبد الملك مرتاض: النص الأدبي من أين وإلى أين؟، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- عبد الملك مرتاض: في نظرية النقد، دار هومه - الجزائر، ط: 2010.
- عبد الملك مرتاض: نظرية القراءة، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ط: 2003.
- عبد الملك مرتاض: نظرية النص الأدبي، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر، ط2، 2010.
- قدامة بن جعفر: نقد الشعر، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية - لبنان، دط، دت.



- الكفوي: الكليات، ت: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، دت.
- محمد صابر عبيد: اللغة الناقدة (مداخل إجرائية في نقد النقد)، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، ط1، 2011.
- ميجان الرويلي وسعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي - المغرب، ط3، 2002.
- يوسف وغليسي: فقه المصطلح النقدي الجديد، علامات ج55، م14، مارس 2005.
- يوسف وغليسي: مناهج النقد الأدبي، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، 2010.

ثانيًا- الأجنبية:

- Chanady (Amaryll): « Une Métacritique De La Métalittérature : Quelques Considérations Théoriques », Etudes Françaises, Vol. Xxiii, N° 3, 1987.
- Jiří šrámek: pour une définition du métarécit, (Etudes Romanes de brno xx), Universitatis Brunensis-Czech, L 11, 1990.
- Mieke Bal, Narratologie, Klinksieck, Paris, 1972.